"النهار"

الخميس ٥ آيار ٢٠٠٥

"لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين":
خيبة من تقرير هيئة الشكاوى

رأت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين" في بيان امس انه "في هذه اللحظات المهمة من تاريخ الوطن، وعلى اثر مبادرة نقابة المحامين في بيروت مشكورة، الى نشر مسودة تقرير هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين، ومع الترحيب بنشر المسودة اخيرا بعد اعوام من طول العناء، يهمنا اعلان مدى خيبتنا بازائه، للاسباب الآتية:

اولا: ان تنشر المسودة بمعزل عن مجلس الوزراء صاحب المبادرة في تشكيل اللجنة وان يلزم المجلس المذكور الصمت الكامل بعد اسبوع من النشر، كأنما امر المفقودين وذويهم وجميعهم مواطنون لا يعنيه.

ثانيا: ان يتناول التقرير المفقودين ممن يرجح وجودهم في سوريا واسرائيل فقط، فيما يستمر مسلسل التعتيم "القاتل" ضد سائر المخطوفين والمفقودين في لبنان، مما يعبر ايضا وايضا عن تصميم المسؤولين على تحميل الآخرين مسؤولية الحرب دون اي مراجعة ذاتية.

ثالثا: ان يعمد التقرير الى فرز المفقودين بين من يحتمل ان يكون حيا (وهم المذكورة اسماؤهم في المسودة) والاخرين (وهم المنسيون) من دون اي تعليل ايجابا ولا سلبا، مما يؤشر الى مدى الاستخفاف بحياة الناس ومشاعرهم وكراماتهم.

رابعا: ان يضع التقرير اساليب غير متساوية للتعاطي مع ملفات المفقودين المرجح بقاؤهم على قيد الحياة بحيث يوصي باحالة ملفات المفقودين في اسرائيل على اللجنة الدولية للصليب الاحمر لاجراء ما يلزم، ويوصي في ما يتصل بالمفقودين المرجح وجودهم في سوريا، بالاستفسار عنهم فقط لدى السلطات السورية!

خامسا: نسجل امام الرأي العام مؤشرا جديدا الى طريقة التعاطي مع قضية المفقودين، فمن ١٧٠٠٠ مفقود انخفض عددهم الى ٢٠٤٦، بحسب تقرير الهيئة الرسمية الاولى، الى ما يناهز الـ ٧٠٠ في مقدمة مسودة التقرير، ليصل الى ١٦٣ فقط في اللوائح المرفقة بها! في حين الظهور الاعلامي اخيرا لذوي المفقودين في سوريا اظهر عددا كبيرا من ذوي المفقودين المنسيين، مما يتبين بجلاء كلي ان مرد انحسار الارقام هو اولا الى سياسة التعتيم المتمادية منذ عقود.

واخيرا، واذ نعلن مجددا تضامننا الكامل مع ذوي المفقودين في سوريا وضرورة كشف مصائرهم، نناشد الرأي العام التضامن مع ذوي المفقودين وتحديدا مع حقهم في المعرفة، فالمفقود مفقود لا مكان له حتى يعود او يعرف مصيره، ووجع الفقد هو نفسه في قلب الذين ينتظرون".